الوطنية والمواطنة في الثقافة السياسية الجزائرية
أ.رحوي عائشة ــجامعة سيدي بلعباس

مقدمة:

الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامّة لأي مجتمع وهي تختلف من مجتمع لآخر نظرًا لارتباطها بالقيم والمعايير والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية للمجتمع، كما أنّها تتميز بالتغير وعدم الثبات النسبي مثلها مثل الثقافة العامّة وذلك تبعًا لعوامل داخلية تتعلق بالتغيرات التي تعتري النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتساهم في التأثير على البنى القيمية للمجتمع مما يؤدي إلى تغير في أولويات السلم القيمي له باستدخال قيم جديدة وتلاشي أخرى، بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية التي تتغلغل في ثقافة المجتمع السياسية عبر مختلف قنوات الاتصال والإعلام.

وتميز الدراسات التي تناولت الثقافة السياسية بين مستويين منها هما: ثقافة النخبة الحاكمة أو الثقافة الرسمية وثقافة الجماهير أو المواطنين أي الثقافة غير رسمية[1]، وفي أغلب الأحيان تتبنى الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها إلى المواطنين من خلال وسائل الإعلام والنظام التعليمي التربوي والخطاب السياسي، فالحكومات تهتم بالثقافة السياسية لما لها من الأهمية والتأثير في خلق المساندة السياسية من طرف المواطن وما يترتب عليها من شرعية النظام السياسي وتحقيق الاستقرار. وبالتالي فإن ثقافة النخبة تؤثر بشكل مباشر على السلوك السياسي للمواطن .

وانطلاقا من هذا الاقتراب للثقافة السياسية سنحاول في هذا المقال معرفة كيف أثرت الثقافة السياسية للنخبة على تطور ممارسة المواطنة في الجزائر ولماذا لم تساهم في تطوير الروح الوطنية العالية إلى مواطنة فعالة عند المواطن الجزائري؟

علاقة المواطنة بالوطنية والثقافة السياسية:

تعتبر المواطنة الوجه العملي للوطنية فالوطنية شعور وارتباط عاطفي ووجداني قوى بالأرض والوطن الذي نعيش فيه أمّا المواطنة فهي تجسيد لهذا الشعور من خلال القبول بالتعايش مع الآخر، فالمواطنة هي العلاقة الرابطة بين الفرد ودولته من جهة وبين الفرد والمواطنين الآخرين كما يحددها قانون تلك الدولة أو ما تستوجبه هذه العلاقة من ممارسة فعلية للحقوق والواجبات على أرض الواقع ومشاركة فعالة في تقرير المصير.

أما الثقافة السياسية فيعرفها غابريال ألموند (Gabrial Almand) بأنّها "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي"[2] فهي تظهر من خلال نوع السلوك السياسي للفرد كمواطن في دولته

ضمن إيطار العلاقة التي تربطه بها، هذه العلاقة التي تندرج تحت مفهوم المواطنة كما عرفناها سابقا، وبالتالي فالثقافة السياسية للمواطن هي المحدد الأساسي لصورته كفاعل سياسي في مجتمعه ومدى فعاليته ومشاركته في الحياة السياسية.

وفي هذا المجال يرى كل من ألموند وفيربا (Sidney Verba) أنّ الثقافة السياسية ليست موحدة عند كل الأفراد المنتمين للنظام السياسي بل يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط مختلفة من الثقافة السياسية:

1- الثقافة السياسية المحلية: وتوجد في المجتمعات البسيطة التي لا يوجد فيها تخصص ولا عمق في فهم الوضع السياسي أو الحكم وأساليبه فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصه بمعنى أن يقوم رئيس المجتمع القبلي مثلا بأداء أدوار سياسية ودينية واجتماعية مختلفة دون تمييز واضح ومحدد بين هذه الأدوار، والفرد في مثل هذه الثقافة لديه معلومات ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، أمّا إدراكه ووعيه بالنظام السياسي فهو محدد وغير واضح، وفي ظل هذه الثقافة لا يمكننا الحديث عن وجود مواطنة لأن الفرد يكون يعيش خارج نطاق المواطنة

2-الثقافة السياسية الخاضعة أو التابعة: وهي تلك الثقافة التي يكون لدى أفرادها تصور عام عن النظام السياسي دون أن يكون لهم تأثير على قراراته رغم أنّهم قد يعارضونه أو يؤيدونه ولكن غالبًا ما يكون موقفهم سلبيا لأنّهم يحسون بأنهم عاجزين وغير قادرين على التأثير أو التغيير أو توجيه النظام الوجهة التي يرونها مناسبة وهذا ما يدفعهم إلى الخضوع للأمر الواقع ويضطرون لمساندة القرارات دون أي معارضة أو تمرد، وهذا ما يولد مواطنة سلبية أو جامدة بحيث يكون موقف المواطن وسلوكه الفعلي سلبيًا ولا يحاول المشاركة في صنع القرار .

3-الثقافة السياسية المشاركة: وفي مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادةً مدركًا للنظام ومخرجاته ومدخلاته ودوره كمواطن في هذا النظام، فهو يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية ويفسر دوره على أنّه إيجابي وفعال في العملية السياسية وبالتالي فهذه الثقافة تؤسس لظهور وتبني قيم ومبادئ المواطنة الإيجابية التي تتسم بالمشاركة الفعالة للمواطن في جميع المجالات وخاصّة الميدان السياسي ويؤكد ألموند وفيربا أنّ الثقافة السياسية المشاركة تعزز بناء الديمقراطية في أي مجتمع، وأنّ الدول التي تقدمت في مجال بناء الديمقراطية هي الدول التي تمتاز بانتشار وسيادة قيم هذا النوع من الثقافة.

الثقافة السياسية في فترة الحكم الاستعماري

للحديث عن الثقافة السياسية في الجزائر كان لا بد لنا من العودة إلى الأصول والجذور الأوّلية التي ترعرعت فيها وإلى المرجعيات الفكرية والايديولوجية الأساسية التي أثرت في هذه الثقافة، وبالخصوص ثقافة النخبة لأنّه وفي هذه الفترة بالذات أي فترة الحكم الاستعماري لا يمكننا الحديث عن ثقافة سياسية جزائرية عند عامة الشعب،

الذي كان يعاني من الجهل والفقر والأهمية والإقصاء الشبه كلي من الحياة السياسية والمدنية حيث اعتمدت فرنسا في هته الفترة نظاما خاصّا يقوم على التمييز بين الأهالي والمعمرين هدفه تكريس الاستعمار واستغلال الشعب الجزائري وطمس شخصيته العربية الإسلامية ومحو ثقافته وهويته "حيث تحول الجزائري إلى إنسان من الدرجة الثانية تتلخص مهمته في خدمه المعمر دون مناقشة وهذا ما يلاحظ من خلال إبعاد الجزائري عن المشاركة السياسية مع فرض ضرائب ثقيلة على المواطنين وحرمانهم من حرية الرأي والتعبير والتمثيل الحر غير المقيد"[3] وبذلك حرم المواطن الجزائري من كل حقوق المواطنة طيلة فترة الاحتلال وفي هذا الصدد يربط فرانتز فانون تأسيس ووجود الثقافة بوجود الدولة الوطنية بقوله" إنّ الثقافة هي أولاً وقبل كل شيء، تعبير عن أمّة، عن مفضلات هذه الأمّة، ومحرماتها ونماذجها، هي محصلة التوترات الداخلية والخارجية في المجتمع برمته، وفي مختلف طبقات هذا المجتمع. فمادام الوضع الاستعماري قائمًا فإنّ الثقافة تنضب وتحتضر لأنها تكون محرومة من ركيزتها الأمّة والدولة وعلى ذلك فإنّ التحرير الوطني أو القومي أو انبعاث الأمّة هو شرط وجود الثقافة"[4].

أمّا على مستوى النخبة فنجد أنّه رغم السياسية الاقصائية التي انتهجتها فرنسا فإن ذلك لم يمنع ظهور نوع من الثقافة السياسية عند هته النخبة والتي كانت تطالب بمبادئ المواطنة كالحرية والمساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية وحرية التعبير والتفكير وحرية الصحافة والمعتقد بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ويعود سبب ظهور الحركة الثقافية السياسية في الجزائر خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل أهمها انتشار الوعي السياسي عند النخبة بانتقال الجزائريين إلى أوروبَا واحتكاكهم بغيرهم، فضلاً عن أثر النهضة العربية في المشرق لاسيما حركة الإصلاح الديني التي تزعمها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده الذي زار الجزائر سنة 1904، وعبد الرحمن الكواكبي، كما كان لازدهار الصحافة السياسية الأثر الكبير في تغيير المفاهيم التقليدية عن نظام الحكم بالإضافة إلى "دور الحرب العالمية الأولى الذي ساهم في تطوير الفكر السياسي الجزائري نظرًا لاحتكاك الجزائريين بالمجتمع الأوروبي أثناء المشاركة في الحرب العالمية إلى جانب ذلك هناك إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون Willson عن مبادئه الأربعة عشر والتي من بينها حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة "[5]

كل هذا أدى إلى ظهور نخبة وصفوة مثقفة أصبحت تشكل تيارات سياسية مختلفة البعض منها طالب بالإندماج والمساواة والبعض الآخر طالب بالحرية والاستقلال، ونحن هنا لسنا بصدد دراسة التيارات السياسية التي ظهرت في تلك الفترة ولا النتائج المحققة من طرفها ولكن ما يجدر التأكيد عليه هو أن كل تيار من هذه التيارات كان يحمل في طياته مجموعة من الأفكار السياسية التي كانت تؤسس لظهور مفهوم

المواطنة على الساحة السياسية الجزائرية ولو شكل غير مباشر متأثرة بذلك التطور الحاصل في الفكر السياسي العالمي وخاصّة في مجال حقوق الإنسان وحرياته والدفاع عنها. ويمكن تجلي هذه الأفكار من خلال المطالب الوطنية لهذه التيارات وكذا من خلال البرامج السياسية لها، والملاحظ أن كل تيار كان متأثرًا بمرجعية فكرية وسياسية معينة صاغ على إثرها مجموعة مطالبه.

1- التيار الاستقلالي والمرجعية الاشتراكية:

لقد تأثر هذا التيار بالفكر الاشتراكي الذي ساد في تلك الفترة وتمثل في الفلسفات والتطبيقات الاشتراكية التي انتشرت في الأوساط العمالية والنقابية خاصة بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا، حيث أسسه مجموعة من العمال الجزائريون في أرض المهجر كحركة سياسية للدفاع عن مصالحهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكان يطمح إلى تحقيق استقلال الجزائر عن طريق كفاح الطبقة العاملة وإقامة نظام اشتراكي فيما بعد الاستقلال يقوم على المبادئ التالية:

- الفصل بين السلطات الثلاث (شريعية تنفيذية قضائية)
- الإقرار بكل الحريات الديمقراطية مثل حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات المختلفة وحرية التفكير .....إلخ.
- تطبيق مبدأ الاقتراع العام على كل المستويات وقابلية كل سكان الجزائر للمشاركة وممارسة حق الاقتراع.
- تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.
- اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية.

.التيار الإصلاحي والمرجعية الإسلامية:

مثلت هذا التيار جمعية العلماء المسلمين ذات الطابع الثقافي التربوي والتي تبنت استراتيجية تعليمية تربوية لمواجهة الاستعمار قائمة على تغيير عقليات الناس وبالتالي تغيير محيطهم الاجتماعي حيث لم تعتمد مفهوم التعليم الموجود وإنما ركزت على ربط التعليم بالوعي الناتج من الثقافة العربية الإسلامية المتميزة عن الثقافة الفرنسية والعمل على خلق مواطن جزائري يعي خصوصية شخصيته وثقافته وحضارته عن المواطن الفرنسي معتمدة على مرجعية عربية إسلامية لإنشاء دولة حديثة وقوية تحكمها المبادئ السياسية التالية:

- الأمة هي مصدر كل سلطة وهي تعين وتعزل الحكام وتحاسبهم.
- تحكم الأمّة نفسها بنفسها مما يخلق الطابع الجمهوري للحكم لأن الحاكم هو مجرد منفذ لإرادة الأمّة..
- تراقب الأمّة الحاكم و تسائله عند الحاجة وتستطيع عزله.
- الأمّة هي التي تضع القانون عن طريق أهل الحل والعقد والحاكم بعمل على تنفيذه فقط"[6]

.التيار الليبرالي (الإدماجي) والمرجعية الليبيرالية:

ظهر هذا التيار في بداية القرن العشرين على يد مجموعة من الجزائريين المفرنسين هم نتاج الجهاز التعلمي الفرنسي والفكر اللائكي الجمهوري وبذلك فقد تأثروا بالفكر الليبرالي الغربي الفلسفي والسياسي الذي كانت تنشره المدرسة الفرنسية في أوساط البرجوازية الوطنية، وتبنى هذا التيار قيم الثورة الفرنسية والحريات الفردية في الفكر الجمهوري الفرنسي ومن هذا المنطلق كانت تطالب بتأسيس جمهورية جزائرية ذات حكم ذاتي لها مؤسساتها السياسية مع منح الجزائر دستورًا خاصّا بها يضمن الحرية والمساواة التامة بين جميع سكانها بدون تمييز في العرق أو الدين، حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات وحرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة مع السماح للجزائريين المسلمين بالمشاركة الفعلية في حكومة بلادهم.

وفي الأخير ما يمكن قوله حول الثقافة السياسية الجزائرية في هذه المرحلة هي أنّها كانت ثقافة نضالية بنيت على أساس الوعي بالاختلاف والصراع مع الآخر المتمثل في المستعمر الفرنسي وقد عملت النخبة على نشر الوعي السياسي بين أفراد الشعب معتمدة على الوطنية كاختيار إيديولوجي يسمح بتعزيز وتقوية عامل الترابط والانسجام بين كافة الأفراد والشرائح الاجتماعية لمواجهة الخطر الخارجي، محاولة بناء فضاء ثقافي على مستوى المخيال الجماعي للأهالي يدركون من خلاله صورة وجودهم الاجتماعي وحقيقة انتمائهم التاريخي والحضاري لهذا الوطن الذي أصبح مهددا بالزوال ،وهو ما يحدد طبيعة العلاقة التي يجب أن تربطهم بالمستعمر الذي سلب جميع حقوقهم السياسية والمدنية وحتى الاجتماعية والاقتصادية ،هذه العلاقة التي يجسدها مبدأ التناقض المبني على الاعتراف بوجود طرفين لهم وجودين اجتماعيين غير متساويين انتماؤهما الحضاري والثقافي متناقضين مما يجعل اقترانهما مستحيل لأن بقاء أحدها يتطلب زوال الثاني حتمًا. ومن هنا بدأ الأهالي يدركون ويعون أنّ وجودهم الاجتماعي العام ونسقهم الثقافي وانتمائهم الحضاري أصبح مهددًا بالزوال والتحطيم من طرف فاعل أجنبي، الذي أفرز تواجده في الجزائر معايير ثقافيته وأسس اجتماعية مخالفة في جميع عناصرها السلوكاتية والأخلاقية عن تلك التي يحملها ويمارسها المجتمع الجزائري[7]. ويمكن أن نلمس هذا الوعي السياسي عند الأهالي في العديد من المحطات التاريخية والتي كانت من أهمها أحداث 8 ماي 1945 التي خرج فيها الأهالي إلى الشارع للمطالبة بحقهم في الحرية والمساواة وإدارة شؤونهم محليا والتمثيل البرلماني والتي ووجهت بأبشع أنواع العنف والتنكيل، ومن هذا التاريخ تيقن كل أفراد الشعب بأنّ النضال السياسي لن يجدي نفعًا للحصول على الحرية وبدأ التفكير الجدي في الثورة المسلحة وقد ساهمت الوطنية في تحقيق الوحدة والالتفاف حول جبهة التحرير الوطني بتنازل كل التيارات عن صراعاتها وخلافاتها لأجل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الاستقلال. وبذلك أصبحت جبهة التحرير حركة اجتماعية متناقضة الأمر الذي جعل تنظيمها غير طبيعي يتصف بالخلافات والصراع على السلطة داخل قيادتها والذي استمر إلى ما بعد الاستقلال، فرغم استفادة الجزائريين من

نضالهم في الأحزاب الوطنية والجمعيات الثقافية وجهادهم في صفوف جيش التحرير وتكوينهم رصيدًا ثقافيا سياسيا وخبرة معتبرة في العمل الجماعي العام والذي كان من الممكن أن يثمر بالنجاح في بناء دولة ديمقراطية حديثة مبنية على أسس ومبادئ المواطنة، إلاّ أنّ هذه الخلافات والصراعات حالة دون ذلك وعرقلة مسار الديمقراطية في الجزائر.

الثقافة السياسية في فترة ما بعد الاستقلال واعتماد الحزب الواحد.

باستقلال الجزائر كان من المفروض أن تحل كل المشاكل العالقة وأن تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر يهتم فيها ببناء دولة ما بعد الاستعمار ورسم برنامج تنموي ينهض بالمجتمع الجزائري ويحقق تطلعات الشعب بعد أن عاش الحرمان بكل أنواعه أيام الاستعمار.

لكن الذي حدث عشية إعلان الاستقلال هو دخول الزعماء السياسيون في معركة أخرى هي معركة البحث عن السلطة والزعامة وعادت الاختلافات الإيديولوجية والسياسية بين أعضاء الجبهة للظهور إلى الساحة السياسية مع محاولة كل اتجاه فرض سيطرته للفوز بزمام السلطة، كل هذه التوترات والصراعات السياسية والثقافية أدت إلى تجريد جبهة التحرير من مسؤولياتها لصالح الجيش حينما تشكلت أول حكومة برئاسة أحمد بن بلة وعين فيها الهواري بومدين وزيرا للدفاع بعد الصراعات التي عرفتها الأسرة الثورية وبالتالي تسلم الجناح العسكري السلطة في البلاد بصفة مباشرة " فانحرفت الممارسة السياسية عن الديمقراطية الحقيقية ولم تعد فكرة القيادة الجماعية ومسألة الالتزام برأي الأغلبية سوى خرق لأهداف الثورة وألغيت بذلك التعددية الحزبية"[8].

ولقد ولد هذا الصراع السياسي فيما بين النخبة ثقافة سياسية متصارعة تجسدت في بداية الاستقلال في عمليات الاغتيال والنفي والانسحاب الجبري أو الطوعي من الواجهة السياسية، لكن هذا الصراع لم يمتد إلى الجماهير ولم يكن له الأثر الفعال في الثقافة السياسية العامّة للمواطنين، باعتبار أن المواطن البسيط كان بعيدًا عن هذه الصراعات يثق في الزعماء السياسيين، فالتصورات التي كان يحملها الشعب الجزائري على مستوى الوعي السياسي له لم تكن تعارض السلطة الحاكمة وهذا الرضى بني على أساس الثقة التي لم تكن وليدة الاستقلال بل لها جذور تاريخية تولدت فيها وهي حرب التحرير، فالذي حمل السلاح منذ الاستعمار وحقق الاستقلال للبلاد هو جدير بقيادة وبناء الدولة الجزائرية المستقلة وفي هذا المجال يقول وليام زرتمان (W.Zertman) "حرب التحرير أعطت إحساسًا كبيرًا للشعب الجزائري بالأمل من أجل جني محاصيل الثورة، من أجل مستقبل اقتصادي اجتماعي أفضل وهذا جعل جبهة التحرير وجيشها يلعبان دورًا أساسيا في تحديد سياسة الجزائر المستقلة" . وبذلك بنيت السلطة في الجزائر على أساس شرعية ثورية مستندة إلى مرجعية تاريخية

أدمجت في اللاوعي السياسي (على حد تعبير محمد عابد الجابري) للمواطن الجزائري وأصبحت المحدد الرئيسي لسلوكه وعلاقته بالنظام السياسي.

ومن منطلق الشرعية الثورية احتكر الحزب كل الشعارات الوطنية والثورية وأعطى لنفسه الأحقية في تسيير المشاريع التنموية والتحديث والعصرنة، كما اعتمد على الوطنية كإيديولوجيا وسلاح سياسي ناجح وفعال من أجل الحفاظ على السلطة ووظفها في إيطار العمل على الاندماج الوطني ذلك أن الوطنية ورموزها وتمثيلاتها وقوة جماعيتها تمثل البحر الرئيسي للمجتمع الجزائري ووسيلة إدماجه وتوحيده الممتازة.

فالوطنية كانت حاضرة في الخطاب السياسي للنخبة من أجل العمل على تعبئة الجماهير لمساندة النظام وعدم معارضته حيث كانت عملية الحكم وإصدار القرارات بين النخبة الحاكمة والشعب تتم من خلال ناظم إيديولوجي هو المبدأ الوطني الثوري كمبدأ ثابت سياسيا وإيديولوجيا وكوسيلة لتأميم الصراعات الاجتماعية. أمّا التعارضات بين الفئات الاجتماعية فالدولة هي التي كانت تنظمها في قنوات ومنظمات، تسمح ليس بممارسة سياسية مستقلة عن الدولة وإنما بمشاركة سياسية مراقبة ومؤطرة، وهو ما يعني أنّ الحقوق المدنية والسياسية والحريات الفردية كما تعرفها المجتمعات الليبيرالية كانت تمارس وتطبق في الجزائر في إطار تعبئة سياسية منسجمة مع مصالح الدولة واختياراتها، وهذا ما أدى إلى غياب الممارسة الفعلية للمواطنة على أرض الواقع وإقصاء المواطن الجزائري من الساحة السياسية وتغييبه في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية ويكفي الإشارة هنا أنّه وإلى غاية 1976 لم يتوفر للشعب الجزائري مجلس شعبي منتخب يعبر من خلاله على آرائه ويساهم من خلاله في القرار السياسي للدولة، ويجدر الإشارة كذلك أنّه خلال هذه الفترة عرفت الساحة السياسية الجزائرية فراغًا دستوريا منذ تجميد دستور 1963، الدستور الذي يعتبر الإطار الحامي لحقوق المواطنة.

وبالتالي امتثل الشعب في هذه المرحلة لمخرجات النظام السياسي الذي احتكرت سلطة قراره نخبة من العسكريين، دون أي معارضة أو ردة فعل وهذا ما يمكن أن نعبر عنه بانتشار الثقافة السياسية الخاضعة أو التابعة بين أفراد الشعب والتي من مميزاتها خضوع المواطن للقرارات المتخذة من طرف السلطة واعتبارها إلزامية، وفي ظل هذه الظروف فسر المواطن الجزائري دوره وحصره في قبول هذه القرارات دون أي محاولة لتغييرها سواء كان راضيًا أو غير راضٍ عنها فهو مجرد رعية أو تابع وهذا هو النموذج الذي طبع في الوعي واللاوعي السياسي للفرد الجزائري مما عرقل سيرورة تبني الديمقراطية في الجزائر وفوت الفرصة على قيام ثقافة سياسية فردانية مشاركة تعتمد على اختلاف الآراء وتعددها في جو من الشفافية، وهذا ما ولد لنا مواطن سلبي لا يهتم بالمشاركة السياسية ولا يدرك حقوقه وواجباته ولا يثق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية.

هذه الثقافة السياسية التابعة خلقت نوع من الاغتراب السياسي للمواطن في الجزائر (على حد تعبير حليم بركات[9]، هذا الاغتراب حدث بسبب هيمنة الدولة على المجتمع إذ وصلت بيروقراطية الدولة إلى حد أصبحت تتوقع أن تفكر بالنيابة عن المواطن بدلاً أن يفكر المواطن في كيفية تسيير البلاد، وذلك بتعطيل المجتمع المدني أو تغيبه فالجمعيات المدنية كانت تعمل تحت رقابة السلطة وبالمولاة لها أي كانت تعمل هي الأخرى على دعم النظام، حيث عمد النظام في هذه الفترة إلى فتح المجال أمام تكوين الجمعيات المدنية ولكن ذلك كان من منطلق الاحتواء وإسكات المعارضة ودمجها في النظام السياسي لا من منطلق فتح المجال أمام تعدد الآراء وحرية الرأي والتعبير. ولم تكن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام 1988 إلاّ محصّلة وتعبيرًا عن هذا الاغتراب السياسي الذي زاد من حدته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي تسبب فيها انخفاض سعر البترول وفشل السياسات التنموية ، هذه الأحداث التي كشفت الغطاء عن مجموعة من الأزمات والتي أدّت بالسلطة إلى اختيار الانتقال إلى التعددية السياسية والتي كانت لها الأثر على الثقافة السياسية في المرحلة القادمة:

أزمة الشرعية:

كلما زادت الشرعية سادت المجتمع قيم سياسية تؤكد الامتثال للقرارات الصادرة عن السلطة والعكس صحيح فإذا قلت شرعية السلطة ينظر لها على أنّها قوة عدوانية ومنه تكون المعارضة والرفض. وهذا ما يظهر جليا في الجزائر حيث أنّها وفي فترة ما بعد الاستقلال حتى السبعينيات اعتمدت على شرعية ثورية تاريخية والتي ارتكزت على مقاومة الاحتلال وتحقيق الاستقلال، وكان الشعب واثقًا من هذه الشرعية التي طبعت في ثقافته السياسية مما جعله مجندًا وراء قيادته ممتثلاً لكل القرارات الصادرة آنذاك، ولكن هذه الشرعية ترتب عنها تداخل بين الدولة ممثلة في الحزب القائد وبين المجتمع وهذا حرم المواطن من أن يكون ذو فعالية في بناء الدولة حيث كانت القرارات في الجزائر تتخذ في سرية تامة ولا تعرض على المواطن ليناقشها الأمر الذي جعل هذا المواطن لا يعرف عن هذه القرارات وخلفياتها إلاّ القليل وبعد فوات الأوان ففقد المواطن الجزائري شعوره بالانتماء والوطنية وإحساسه بضرورة المشاركة في بنائه. وهذا ما جعل المواطن الجزائري يفقد الثقة في السلطة الممثلة في الحزب وبالتالي فقدان الحزب لشرعيته خصوصًا بعد نشوب صراعات داخلية بين إطارات وقيادات الحزب حول الحكم.

أزمة المشاركة السياسية:

تمثل المشاركة السياسية إحدى أهم مبادئ المواطنة ومقومات الحداثة، والتي تولد لنا ثقافة سياسية مشاركة تؤدي إلى رغبة قطاعات واسعة من المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية، وشعور أغلبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في القرارات السياسية ومشاركتهم في صياغتها مع القدرة على إبداء الرأي في مختلف القضايا التي

تواجه المجتمع واختيار الأعضاء والمؤسسات التي تمثل الشعب، وهذا ما لا نجده في المجتمع الجزائري فقد عجزت المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية حيث رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة وتأكيد الأحادية التعسفية، واقتصرت بذلك رؤية الحزب فيما يخص المشاركة بمعنى التعبئة السياسية التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها مما أدى إلى استخدام العنف كوسيلة لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج.

أزمة الهوية:

والتي تعود جذورها إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين واللغة والتاريخ، وعمل على تنشئة نخبة تكون موالية له، والتي اخترقت (النخبة) الإدارة وأجهزة الحكم بعد الاستقلال وكان لها تأثير كبير في صياغة الثقافة الوطنية، فأصبح المجتمع الجزائري مقسم بين اتجاهات متعددة حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي والآخر كان يرى في الإسلام بديلاً ومحققًا لتوازن الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية.

وأزمة الهوية تشير إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع الجزائري وما يعنيه ذلك من إلغاء للولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة وطنية موحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الموحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية.

كل هذه الأزمات كان لها التأثير المباشر الكبير في تشكيل الثقافة السياسية وممارسة المواطنة في فترة ما بعد التعددية السياسية.

قائمة المراجع:

1-محمد عابد الجابري، (المسألة الثقافية، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص215.

2-حياة قزادي، الصحافة السياسية (الثقافة السياسية و الممراسة الإعلامية في الجزائر)، (دط، الجزائر: طاكسيج كوم، 2008)، ص35.

3-سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، (ط2، الجزائر، دار الهدى، 1993)، ص9.

4-سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص467.

5-عبد النور ناجي، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية،(د ط، الجزائر منشورات جامعة 8 ماي 1945، د س) ص57.

6-عبد الله شريط، (الفكر السياسي عند ابن باديس ومحمد عبده، مجلة حوليات الجزائر جامعة الجزائر العدد الأول 1987. ص27.
7- Mustapha LACHRAF, l'Algérie nation et société, EDSNED ,1978 , p 33
8- ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص85.
9-حليم بركات ، الاغتراب في الثقافة العربية (متاهات الإنسان بين الحلم والواقع)، (ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص 91-98.